الجلسة الخامسة: حل السلطة: ثم ماذا؟!!

الجلسة الخامسة، من اليمين: خالدة جرار، إياد البرغوثي، علي الجرباوي.

رئيس الجلسة: خالدة جرار:
مديرمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

أدى اجتياح أراضي السلطة في نيسان ٢٠٠٢، وما جرى ويجري من تدمير لمؤسساتها إلى إصابتها بشلل واضح. ورغم عودة الاحتلال إلى مناطق واسعة من الضفة الغربية، وقطاع غزة، إلا أنه لا يتحمل مسؤوليات احتلاله مما يجعله احتلالاً مريحاً وغير مكلف لا مادياً ولا سياسياً.

هل خيار حل السلطة واقعي، وماذا يعني مضمون هذا الخيار؟ وما يطرحه أصحاب هذا الخيار هو أن يبادر الجانب الفلسطيني إلى حل السلطة قبل أن تنهار بشكل تام نتيجة ممارسة قوات الاحتلال والضغوطات الخارجية التي تحاول تحويل السلطة وصياغتها بما يتلاءم والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

أصحاب التوجه إلى حل السلطة، يسوقون مبررات واحتمالات كثيرة ومتنوعة.

الورقة الأولى: «ضرورة فحص الخيارات»

علي الجرباوي: استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت

في البداية أود التأكيد على نقطتين:

١ ـ ان الخيار الذي أنا بصدد عرضه الآن يبدو للوهلة الأولى خياراً مبسطاً، ولكنه ليس كذلك. إنه خيار مُركب، شديد التعقيد، واستراتيجي المنحى، ولكنه يبدو بسيطاً لكونه مباشراً وشديد الوضوح. إنه خيار يطرح مشروعاً فلسطينياً كاملاً متكاملاً، مبادرة فلسطينية شاملة، تتضمن في محتواها تهديداً فلسطينياً جدياً بإمكانية حل السلطة الفلسطينية لمواجهة المشاريع الاسرائيلية المختلفة (وعلى رأسها مشروع شارون) المقلصة للحقوق الوطنية الفلسطينية من خلال عرض التوجه نحو اقامة الدولة الواحدة كخيار استراتيجي إذا ثبت تعذر حل الصراع استناداً على مبدأ اقامة دولتين تكون فيها الدولة الفلسطينية كاملة السيادة والاستقلال على حدود العام ١٩٦٧.

٢ ـ ان هذا الخيار ليس له علاقة اطلاقاً بالوضع الداخلي الفلسطيني، وهذا الوضع، بما يعتريه من اشكاليات عارمة، ليس الدافع وراء الدعوة لبحث هذا الخيار الذي يتضمن التلويح الجدي بحلّ السلطة. بل الدافع يتمثل بمواجهة المخططات الاسرائيلية الحالية، خاصة بناء الجدار ومحاولة حشر الفلسطينيين داخل معازل وايهامهم بأن ذلك هو الحل القائم على مبدأ اقامة الدولتين. لا يأتي هذا الخيار، إذاً، من منبع النكاية بالسلطة والتشفي بها، بل يأتي من منطلق الدافع الوطني الذي يستهدف مواجهة المخططات الاسرائيلية بأفضل السبل الممكنة. إنه خيار يفتح أمامنا آفاقاً يجب أن لا نبقيها مغلقة، بل ان الواجب الوطني يحتم علينا أن نفتحها للتداول والنقاش.

ينبع اهتمامي بالخيار الذي أقوم بطرحه الآن من وقائع ما يجري لنا على أيدي الاسرائيليين، وخصوصاً ما يقوم به شارون وحكومته حالياً. في مواجهة ضغوط داخلية وخارجية، ومن أجل الاستفادة القصوى من الأوضاع الدولية (خاصة دخول الإدارة الأميركية العام الانتخابي)، ألقى شارون خطابه أمام مؤتمر هرتسليا ليستعيد من خلال خطته المتضمنة في ذلك الخطاب زمام المبادرة التي بدأ يفقدها مؤخراً. والحقيقة انه استعاد هذا الزمام.

ما جاء في خطاب شارون بسيط ومباشر؛ اعطاء انذار علني وواضح للفلسطينيين: «إذا جئتم للمفاوضات يمكن أن أمنحكم ما سأسمح لكم بتسميته دولة داخل حدود الجدار الذي أنا مصمم على انهاء اقامته ليفصل بينكم وبين اسرائيل التي ستبقى تحيط بكم، ولكنها لن تتعرض بعد ذلك لخطر التأثر سلبياً من ازدياد عددكم. أما إذا رفضتم المجيء للتفاوض معي وفق شروطي ومرجعياتي، أي وفقاً لخارطتي أنا للطريق، فسأقوم خلال فترة أشهر يحتاجها انهاء العمل على بناء الجدار بفك الارتباط معكم من جانب واحد. ومعنى ذلك أنني سأقوم بإعادة انتشار محدودة لقوات الجيش وزحزحة بعض المواقع الاستيطانية لأترك لكم معازل استطيع أن أحشركم بها. ولأنكم لا تريدون التفاوض فسأقوم عند اعادة الانتشار بمنحكم أراضي للحكم الذاتي أقل مما لو جئتم لتفاوضوني بعد أن تقبلوا شروطي. هذا هو ما يجب أن تقرروا فيه: إما أن «تأخذوا ما هو داخل الجدار، وإما أن تأخذوا ما هو أقل من ذلك. الخيار لكم، ومعكم بضعة أشهر لاتخاذ القرار».

ينذرنا شارون بأنه سيتخذ خطوات أحادية الجانب لفك ارتباطه بنا! أما الجواب الفلسطيني الرسمي فجاء سريعاً بعد القائه لخطابه: رفض قاطع لفك الارتباط أحادي الجانب. ماذا يعني هذا الرفض؟ هل يعني بأننا نوافق على التفاوض مع شارون وفقاً لاشتراطاته ورؤيته الأمنية؟ أم يعني بأننا نرفض كل ما يمثلّه ويطرحه شارون ولدينا جواب مختلف على خطته؟ إن كان هذا هو الموقف الرسمي الفلسطيني، فما هو هذا الجواب الذي سنجيب من خلاله على الانذار الشاروني؟

بالتأكيد، إن كان الاعتقاد الرسمي الفلسطيني ينبع من عدم وجود جواب فلسطيني نستطيع من خلاله مواجهة خطة شارون التي تُنفذ حالياً على الأرض، يكون من الأفضل لنا أن نتركه يقوم بما يريد بشكل أحادي الجانب، على أن نقوم بقبول منطلقاته واشتراطاته والتفاوض معه. فالاجراءات أحادية الجانب تبقى تفتقر الى الشرعية، ولا يجب اضفاء أي نوع من الشرعية لخطة شارون من خلال القبول بالتفاوض معه. واسرائيل خلال احتلالها المديد منذ العام١٩٦٧ ما فتئت تقوم بخطوات أحادية الجانب. وما الاستيطان إلا مثال صارخ على ذلك. فإن أراد شارون أن يزحزح بضعة مواقع استيطانية، عليه أن يقوم بذلك دون موافقة فلسطينية. لذلك لا فائدة فلسطينية ترجى من الاجتماع مع شارون، خاصة بعد إعلانه عن خطته. وإذا ما قام رئيس الوزراء الفلسطيني بلقاء شارون فإن المعنى الوحيد المستخلص هو ان الجانب الفلسطيني قد قبل بالتفاوض معه وفقاً لخطته واشتراطاته. وما خطة شارون إلا اقامة «دولة» اسرائيل الفلسطينية الى جانب دولة اسرائيل العبرية؛ إنها خطة تستهدف الاحتفاظ بكل «أرض اسرائيل» وفصل الفلسطينيين عن تلك الأرض مع كونهم يعيشون عليها. إنها خطة تقوم على أساس «أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن واحد». إن «الدولة» التي يقترحها شارون (وغيره من الساسة الاسرائيليين) على الفلسطينيين دولة لا تتمتع بكامل الاستقلال والسيادة، ولا تضم جميع الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧م، بل هي «دولة» حكم ذاتي موسع تستطيع الدولة العبرية من خلال اقامتها توسيع الرقعة الاسرائيلية إلى أقصى مداها، مع ضمان أن هذا التوسع الجغرافي لن يجلب معه آثاراً ديمغرافية سلبية تؤثر مستقبلاً على يهودية اسرائيل. في هذا السياق، تعتبر السلطة الفلسطينية، من وجهة النظر الاسرائيلية، هيئة سياسية ـ قانونية منفصلة عن الدولة الاسرائيلية (مع أنها ستبقى مستوعبة ضمنها)، وأهميتها بالنسبة لاسرائيل تعود لكونها تتحمل المسؤولية القانونية عن الغالبية العظمى من الفلسطينيين الموجودين في الضفة والقطاع، بحيث لا يعود هؤلاء يشكلون أي خطر سياسي جراء تكاثرهم الديمغرافي على مستقبل اسرائيل. باختصار، يتمحور الهدف الاسرائيلي من وجود سلطة فلسطينية قائمة بذاتها حول القيام باجراء ترانسفير قانوني (بعد أن فشل مخطط الطرد الجماعي) للفلسطينيين الموجودين في الأرض الفلسطينية المحتلة. المهم بالنسبة للساسة الاسرائيليين حالياً هو كم من مساحة الأرض التي يجب أن تُمنح لهذه الهيئة المنفصلة عن اسرائيل قانونياً والمنضوية ضمنها فعلياً؟

ما هو المُستخلص من كل ذلك؟ إن هناك ما تخشاه اسرائيل من الوجود الفلسطيني. وهذا يعني ان الفلسطينيين يملكون مصدراً مهماً للقوة يجعلهم يملكون خياراً آخر غير الاستسلام لخطة شارون ولقيام «دولة» الكانتونات. فالسقف الفلسطيني الأعلى يجب أن لا يصبح بحكم الضرورة الفعلية مقتصراً على ما هو داخل الجدار. وعلينا تقع مسؤولية أن لا يصبح هذا الجدار حدوداً سياسة كما يريده له شارون.

نحن دائماً نملك خيارات، ولكن المهم في هذه المسألة أن لكل خيار ثمناً، وهناك خيارات أثمانها ضئيلة وخيارات أثمانها باهظة ومرتفعة. والسؤال يصبح: هل يمكننا تحمّل دفع ثمن خيار خارج المألوف والاعتيادي حتى لو كان ثمنه مرتفعاً ولكنه يحقق المصلحة الوطنية الفلسطينية؟ أعتقد بأن الواجب الوطني يحتم علينا ذلك.

على الجانب الفلسطيني أن يردّ على انذار شارون بانذار، إذ لا ينفع على الاطلاق استمرار مراوحتنا في مسألة العودة الى المفاوضات طالما ان اسرائيل تقوم بتثبيت وقائع على الأرض ستحيل موضوع المفاوضات الى فرض للاملاءات. والانذار الفلسطيني لاسرائيل يجب أن يكون علنياً وواضحاً لكي تسمعه أطراف